العلاقات العراقية – التركية وأثرها في إدارة ملف النزوح العابر للحدود 2013–2022

م. م. نداء محمد حمادي

جامعة الانبار – قسم المكتبة المركزية

nedaa.muhammed@uoanbar.edu.iq

تاريخ الاستلام 2026/1/7 تاريخ القبول 2026/3/4 تاريخ النشر 2026/3/31

الملخص:

يركز هذا البحث على دراسة العلاقات العراقية–التركية خلال المدة من 2013 إلى 2022، وتحليل أثرها المباشر وغير المباشر على حركة النزوح العابر للحدود بين العراق وتركيا. اذ شهدت هذه المدة تحولات استراتيجية جوهرية، تمثّلت في تصاعد الملفات الأمنية، وتداخلها مع القضايا الاقتصادية والمائية، وتوسع الدور الجيوسياسي التركي في شمال العراق، ما ترافق مع موجات نزوح واسعة نتيجة الحرب ضد التنظيم المسلح والعمليات العسكرية التركية المستمرة، والضغوط الاقتصادية، فضلا عن تأثير تغيّر المناخ وشحّ المياه.

كما أبرز البحث أن تذبذب العلاقات الثنائية بين بغداد وأنقرة كان له تأثير مباشر على سياسات تركيا تجاه النازحين العراقيين، وعلى قدرة العراق على إدارة حدوده واحتياجات السكان المتأثرين، ويؤكد البحث أن إدارة النزوح العابر للحدود تتطلب توازنًا بين الأبعاد الأمنية، والسياسات الاقتصادية، والحماية الإنسانية، مع تنسيق مستمر بين الأطراف المحلية والدولية.

الكلمات المفتاحية: الحدود العراقية– التركية، الأمن الإقليمي، ديناميات النزوح، التحليل الجيوسياسي.

Iraqi-Turkish Relations and Their Impact on Managing the Cross-Border Displacement Issue 2013 -2022

Muhammed Humadi Nidaa

University of Anbar - Central Library

Abstract:

This research focuses on studying Iraqi-Turkish relations during the period from 2013 to 2022, and analyzing their direct and indirect impact on cross-border migration between Iraq and Turkey. This period witnessed fundamental strategic shifts, including the escalation of security issues and their entanglement with economic and water-related matters, as well as the

expansion of Turkey's geopolitical role in northern Iraq. This coincided with large-scale displacement resulting from the war against the Islamic State (ISIS), ongoing Turkish military operations, economic pressures, and the impact of climate change and water scarcity.

The research also highlighted those fluctuating bilateral relations between Baghdad and Ankara had a direct impact on Turkey's policies toward displaced Iraqis and on Iraq's ability to manage its borders and the needs of the affected population. The research emphasizes that managing cross-border displacement requires a balance between security dimensions, economic policies, and humanitarian protection, with ongoing coordination between local and international actors.

Keywords: Iraqi-Turkish border, Cross-border displacement, Regional security, Displacement dynamics, Geopolitical analysis.

المقدمة

شهدت العلاقات العراقية–التركية بين عامي 2013 و2022 تحوّلات استراتيجية، تمثّلت في تصاعد الأبعاد الأمنية وتداخلها مع القضايا الاقتصادية والمائية، إلى جانب توسّع الدور الجيوسياسي التركي في شمال العراق، بما أعاد تشكيل طبيعة التفاعل بين البلدين، رافق هذا الواقع مع موجات نزوح واسعة داخل العراق وعبر حدوده الشمالية، ناتجة عن تفاعل متشابك بين الصراعات المسلحة، أبرزها الحرب مع التنظيم المسلح (داعش)، والعمليات العسكرية التركية المستمرة، فضلا عن الضغوط الاقتصادية، وتداعيات تغيّر المناخ، وشحّ الموارد المائية الحيوية.

يشكّل النزوح العابر للحدود بين العراق وتركيا ظاهرة متعددة الأبعاد، ترتبط مباشرة بالأمن القومي والسياسات الثنائية، وبسياسات الهجرة واللجوء، وبأدوار الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين في إدارة الحدود وحماية السكان المتأثرين، أظهر التحليل أن دراسة حركة النزوح القسري لم تكن أحادية البعد، بل تفاعلت مع مستويات التعاون أو التوتر السياسي بين بغداد وأنقرة، حيث أثرت بشكل مباشر على سياسات تركيا تجاه النازحين، وعلى قدرة الحكومة العراقية على ضبط الحدود وتلبية الاحتياجات الإنسانية.

تستند أهمية هذا البحث إلى تحليل معمّق لتفاعلات العلاقات العراقية–التركية وأثرها على النزوح العابر للحدود، عبر دراسة متكاملة تشمل البعد السياسي والأمني والاقتصادي والإنساني، باستخدام

مصادر دولية موثوقة، وبيانات كمية ونوعية، مع اعتماد أدوات التحليل الوصفي والإحصائي ومن خلال هذا المنظور المتعدد الأبعاد، يسعى البحث إلى تقديم رؤية شاملة لفهم كيفية تأثير الصراعات الإقليمية والسياسات الثنائية على حركة السكان، وإبراز الدروس العملية لإدارة النزوح والحدود في سياقات الأزمات المعقدة.

إشكالية البحث

رغم كثافة الدراسات حول العلاقات العراقية–التركية، يظل أثر هذه العلاقات على إدارة النزوح العابر للحدود غير محدد بدقة، لا سيما مع تداخل العوامل الأمنية، العسكرية، الاقتصادية، والسياسية، وارتباطها مباشرة بتقلبات السياسات الثنائية وأولويات الدولة في إدارة الحدود.

وعليه تتمثل الإشكالية الرئيسة للبحث في الإجابة على السؤال الآتي :كيف أثّرت العلاقات العراقية – التركية (2013–2022) على أنماط النزوح، استراتيجيات التعامل معه، وفعالية السياسات الوطنية والدولية في هذا الملف؟

وتتفرع عن هذا السؤال تساؤلات تحليلية فرعية، من بينها:

1. كيف انعكست التحولات الأمنية والسياسية والاقتصادية والمائية بين بغداد وأنقرة على ديناميات النزوح؟
2. ما طبيعة موجات النزوح العابرة للحدود ودوافعها المتعددة (أمنية، اقتصادية، بيئية)؟
3. إلى أي مدى أسهم التوتر أو التعاون الثنائي في تعزيز أو تقييد إدارة النزوح؟
4. كيف أثر تفاعل الفاعلين المحليين والدوليين في صياغة استجابات فعّالة ومتوازنة لهذا الملف؟

فرضية البحث

استنادًا إلى المعطيات الأولية والدراسات السابقة، يقوم البحث على الفرضية الآتية:

تفترض الدراسة أن طبيعة العلاقات العراقية–التركية خلال الفترة 2013–2022 سيما في جانبيها الأمني والمائي كان لها تأثير مباشر في أنماط النزوح العابر للحدود وفي قدرة العراق وتركيا والمنظمات الدولية على إدارة هذا الملف، بحيث أدّى التوتر السياسي والأمني إلى زيادة النزوح وتعقيد إدارته، بينما ساهمت فترات التعاون في تحسين آليات الاستجابة الإنسانية وضبط الحدود.

1 – التطور السياسي والدبلوماسي للعلاقات بين العراق وتركيا وسياق النزوح العابر للحدود

1.1: الجذور التاريخية والتحولات الاستراتيجية في العلاقات الثنائية (1926–2012)

تتسم العلاقات بين الجمهورية العراقية وجمهورية تركيا بطابع مركّب يعكس تراكماً تاريخياً من التفاعلات الجيوسياسية التي تشكّلت في أعقاب انهيار النظام العثماني وإعادة رسم الخرائط السياسية في الشرق الأوسط، نشأ هذا المسار في بيئة إقليمية اتسمت بهشاشة الدولة الوطنية الناشئة، وتضارب تصورات السيادة، وتداخل الاعتبارات الأمنية مع الهويات العابرة للحدود، الأمر الذي أضفى على العلاقات الثنائية منذ نشأتها سمات عدم الاستقرار البنيوي وقابلية الارتداد نحو التوتر[1].

شكّلت قضية ولاية الموصل الإطار المرجعي الأول في بناء العلاقة العراقية–التركية الحديثة، بوصفها نزاعاً حدودياً ذا أبعاد سياسية واستراتيجية عميقة، فعلى الرغم من تسوية النزاع رسمياً بقرار عصبة الأمم عام 1926، الذي أقرّ بضم الولاية إلى العراق ضمن ترتيبات دولية ضامنة، فإن هذه التسوية لم تُفضِ إلى إغلاق الملف على مستوى الإدراك الاستراتيجي التركي، بل ظلّ حاضراً بوصفه أحد محددات النظرة التركية لشمال العراق، ومصدراً كامناً لإعادة إنتاج الهواجس المرتبطة بالأمن القومي والنفوذ الإقليمي، وقد أسهم هذا الإرث في إرساء علاقة يغلب عليها منطق التحفّظ الاستراتيجي، أكثر من كونها شراكة قائمة على الثقة المتبادلة [2].

وخلال مرحلة الحرب الباردة، تعمّق التباعد بين البلدين بفعل الاستقطاب الدولي، حيث انخرط العراق، خصوصاً منذ أواخر خمسينيات القرن العشرين، في مسار سياسي أقرب إلى المعسكر السوفييتي، في حين تمركزت تركيا بوضوح داخل الفضاء الغربي من خلال عضويتها الفاعلة في حلف شمال الأطلسي (الناتو) وقد انعكس هذا التباين في الاصطفافات الدولية على محدودية التعاون السياسي، وأعاد تعريف العلاقة ضمن إطار براغماتي ضيق تحكمه الضرورات الأمنية الآنية، بعيداً عن أي تصور لتكامل استراتيجي طويل الأمد [3].

فرضت التحولات الأمنية الإقليمية، ولا سيما تصاعد المسألة الكردية بوصفها إشكالية عابرة للحدود، نمطاً من التعاون الأمني الوظيفي بين الجانبين ،وقد تجلّى ذلك بوضوح في الاتفاقية الأمنية لعام 1983، التي سمحت للقوات التركية بتنفيذ عمليات عسكرية محدودة داخل الأراضي العراقية لملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني(PKK)[4] وأسّست هذه الترتيبات لما يمكن وصفه بـ"تطبيع الاستثناء

السيادي"، حيث جرى تقنين اختراق الحدود تحت ذريعة الضرورة الأمنية، الأمر الذي أعاد تعريف مفهوم السيادة في المناطق الحدودية بوصفه مفهوماً مرناً وقابلاً للتفاوض [5].

لم تكن انعكاسات هذا النمط الأمني محصورة في البعد العسكري، بل امتدّت لتطال البنية الاجتماعية والإنسانية للمناطق الحدودية، إذ تحوّلت هذه المناطق إلى فضاءات هشّة تتكرّر فيها العمليات العسكرية، ما أسهم في إنتاج أنماط متكررة من النزوح الداخلي والعابر للحدود، وكرّس ارتباط الأمن الإقليمي بالحركية السكانية القسرية بوصفها نتيجة بنيوية لا عرضية [6].

مثّلت مرحلة ما بعد عام 2003 منعطفاً مفصلياً في مسار العلاقات الثنائية، في ظل الانهيار العميق الذي أصاب الدولة العراقية وإعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية، فقد شهدت هذه المرحلة انفتاحاً سياسياً واقتصادياً واسع النطاق، مدفوعاً بحاجات العراق الملحّة لإعادة الإعمار، وسعي تركيا إلى ترسيخ موقعها كفاعل إقليمي مركزي من خلال توسيع حضورها الاقتصادي والتجاري غير أن هذا الانفتاح حمل في طياته تناقضات بنيوية سرعان ما ظهرت إلى السطح[7].

برزت هذه التناقضات على نحو خاص في تعاظم الدور الخارجي لحكومة إقليم كردستان، ولا سيما من خلال إبرام اتفاقات نفطية مباشرة مع أنقرة بمعزل عن الحكومة الاتحادية في بغداد، وقد أعاد هذا المسار إنتاج إشكالية السيادة من زاوية جديدة، حيث باتت الدولة العراقية تواجه تحدياً مزدوجاً يتمثل في تآكل احتكارها للقرار الخارجي، وتنامي فاعلين دون– دولتين يتمتعون بقدرة تفاوضية مستقلة، وإلى جانب ذلك، أسهمت مواقف تركيا الداعمة لبعض القوى السياسية العراقية المعارضة في تعميق أزمة الثقة، خصوصاً خلال فترة الصراعات السياسية، حيث تداخلت الخلافات السياسية مع ملفات الأمن والطاقة والوجود العسكري[8].

وبحلول عام 2012، كانت العلاقات العراقية–التركية قد استقرت ضمن معادلة مركّبة تجمع بين اعتماد اقتصادي متبادل متزايد من جهة، وتصاعد في التوتر السياسي والأمني من جهة أخرى، ولا سيما في ما يتصل بقضايا السيادة، وإدارة الموارد الطبيعية، والعمليات العسكرية عبر الحدود، وقد شكّل هذا السياق أرضية بنيوية لمرحلة لاحقة اتسمت بتكثيف التدخلات الحدودية، وتفاقم ظاهرة النزوح العابر للحدود، بوصفها انعكاساً مباشراً لاختلالات العلاقة بين الدولة، والأمن، والمجتمع في الفضاء الحدودي العراقي–التركي[9].

2.1: السياق العام للنزوح العابر للحدود في مرحلة الأزمة (2013–2017)

تمثل المرحلة الممتدة بين عامي 2013 و2017 الذروة الأكثر مأساوية في تاريخ الحركية السكانية القسرية في العراق الحديث، إذ شهدت البلاد خلال هذه الفترة انفجاراً غير مسبوق في أنماط النزوح الداخلي والعابر للحدود، ارتبط ارتباطاً عضوياً بانهيار منظومة الأمن الوطني وتفكك سلطة الدولة في مساحات جغرافية واسعة، ولم يكن هذا النزوح مجرد نتيجة جانبية للصراع، بل تحوّل إلى مؤشر بنيوي على عمق الأزمة السياسية والأمنية التي عصفت بالدولة العراقية وأعادت تعريف العلاقة بين السكان، والأرض، والحدود[10].

تكشف القراءة التحليلية لهذا السياق أن التحولات الجيوسياسية والأمنية المتسارعة التي شهدها العراق خلال هذه المرحلة أسهمت مباشرة في إنتاج موجات متعاقبة، ومفاجئة، وعالية الكثافة من التنقل السكاني عبر الحدود، كان محركها المركزي الصعود السريع للتنظيم المسلح (داعش) وسيطرته العسكرية الموسعة على مدن ومحافظات ذات ثقل ديمغرافي واستراتيجي، ولا سيما في صيف عام 2014، وقد تحولت هذه السيطرة، بما رافقها من عنف مفرط وجرائم جماعية وتطهير قسري، إلى تهديد وجودي مباشر لملايين المدنيين، ما جعل من تركيا ممر مهم للنزوح [11].

1.2.1: انعكاسات النزوح على العراق وتركيا

أدّى الانهيار الأمني الشامل في المناطق التي خضعت لسيطرة التنظيم المسلح إلى تفكيك شبه كامل للبنى التحتية والخدمية والنسيج المجتمعي، وإلى انهيار منظومات الحماية التقليدية التي كانت تضبط بقاء السكان في أماكنهم، ونتيجة لذلك، شهد العراق واحدة من أكبر موجات النزوح الداخلي في العالم خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، حيث تجاوز عدد النازحين داخلياً في ذروة الأزمة ستة ملايين شخص، وفق تقديرات المنظمات الدولية [12].

غير أن النزوح لم يتوقف عند حدود الدولة الوطنية، بل اتخذ بعداً إقليمياً واضحاً، حيث اتجهت شرائح واسعة من السكان، ولا سيما من المناطق الشمالية والشمالية الغربية، نحو تركيا بوصفها ملاذاً جغرافياً وأمنياً عملياً، وقد لعب القرب المكاني، وتشابك الروابط الاجتماعية والاقتصادية، وطبيعة الجغرافيا الحدودية الوعرة، دوراً حاسماً في توجيه حركة النزوح، خاصة من محافظات نينوى (ولا سيما عقب كارثة سنجار)، وكركوك، وأجزاء من الأنبار وديالى، وهكذا تحولت الحدود العراقية–التركية إلى فضاء إنساني ضاغط، يعكس فشل الدولة الوطنية في احتواء الأزمة داخل حدودها السيادية [13] .

أفرز النزوح العابر للحدود العراقية–التركية جملة من الأبعاد الأمنية المعقّدة، إذ أسهم في إضعاف السيطرة على المناطق الحدودية وتحويلها إلى فضاءات رخوة أمنياً، بما أتاح فرصاً متزايدة لعمليات التهريب وتسلل الجماعات المسلحة مستفيدة من الطبيعة الجغرافية الوعرة. كما تداخل البعد الإنساني للنزوح مع اعتبارات أمنية متصاعدة، تمثلت في مخاوف دول الاستقبال من احتمال تسلل عناصر متطرفة ضمن موجات النازحين، الأمر الذي فرض أعباء إضافية على المنظومات الأمنية الإقليمية وفي الداخل العراقي، عكس هذا النزوح فشل الدولة في توفير الحماية لمواطنيها، وأسهم في تعميق الهشاشة الأمنية وتآكل الثقة بين المجتمع والدولة، ولا سيما في المناطق المتنازع عليها. وعلى المستوى الإقليمي، أسهم انتقال النزوح إلى خارج الحدود في تدويل الأزمة الأمنية العراقية، وتوسيع دائرة التدخلات الإقليمية، بما قيد هامش السيادة الوطنية وحوّل الحدود العراقية–التركية إلى فضاء أمني وإنساني ضاغط[14].

2.2.1: موجات النزوح والبيانات الرسمية – بين الواقع والإحصاء

اتسمت حركة النزوح العابر للحدود خلال هذه المرحلة بطابعها الموجي والتراكمي، حيث بدأت الفئات الأكثر هشاشة واستهدافاً – من الإيزيديين، والمسيحيين، والتركمان، وغيرهم من الأقليات – بالفرار المبكر بحثاً عن الحماية، في ظل إدراك جماعي بأنهم يواجهون تهديدات وجودية لا تحتمل الانتظار. ومع اتساع رقعة العنف، لحقت بهم شرائح أوسع من السكان، لتتحول الهجرة القسرية إلى ظاهرة جماعية.

تشير بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) إلى أن عدد العراقيين المسجلين رسمياً في تركيا بلغ نحو 123,748 شخصاً بنهاية عام 2014، غير أن هذا الرقم، على أهميته، لا يعكس الحجم الحقيقي للتدفق السكاني آنذاك، نظراً لوجود أعداد كبيرة غير مسجلة، إما بسبب الطبيعة الفوضوية للفرار، أو بسبب القيود الإجرائية، أو لاعتبار النزوح مؤقتاً في بداياته ومع ذلك، يمثل هذا الرقم قفزة نوعية غير مسبوقة في أعداد اللاجئين العراقيين منذ عقود، ويعكس الأثر الفوري والعميق لانهيار الأمن وارتكاب الفظائع الجماعية [15].

3.2.1: الخصائص المركّبة للنزوح العابر وتحديات التصنيف

تكمن إحدى أكثر سمات هذا النزوح تعقيداً في كونه ظاهرة هجينة تتجاوز التصنيفات القانونية الكلاسيكية .فهو لم ينحصر في فئة اللاجئين بالمعنى الضيق المنصوص عليه في اتفاقية عام 1951، والتي تطبقها تركيا ضمن تحفظها الجغرافي، بل شمل طيفاً واسعاً من الفئات المتداخلة، أبرزها[16]:

- الباحثون عن الحماية المؤقتة :شكّلت هذه الفئة الغالبية العظمى من النازحين العراقيين، إذ سعى معظمهم إلى إيجاد ملاذ آمن مؤقت بانتظار تحسن الأوضاع أو انتهاء العمليات العسكرية. وقد صنّفتهم السلطات التركية غالباً ضمن فئات قانونية بديلة، مثل "الحماية الثانوية" أو "الضيوف"، وهو تصنيف انعكس مباشرة على نطاق حقوقهم القانونية، وإمكانية اندماجهم، واستقرارهم طويل الأمد.
- المهاجرون العابرون (Transit Migrants): تحولت تركيا خلال هذه المرحلة إلى نقطة عبور استراتيجية لعدد متزايد من العراقيين الساعين للوصول إلى أوروبا الغربية، خاصة مع تداخل الموجة العراقية مع موجة اللاجئين السوريين الكبرى، وقد أدى هذا التداخل إلى ضغط غير مسبوق على البنى الحدودية التركية، وأسهم في تدويل الأزمة وتحويلها إلى ملف دولي.
- العوامل الاقتصادية المركّبة :على الرغم من أن الدافع الأمني ظل العامل الحاسم في قرار النزوح، فإن التدمير الاقتصادي الشامل، وفقدان سبل العيش، وارتفاع معدلات البطالة في المناطق المنكوبة، أسهمت في تعميق النزوح وتحويله من استجابة طارئة إلى استراتيجية بقاء، وقد دفعت هذه العوامل أعداداً متزايدة من العراقيين إلى الاستقرار النسبي في المدن التركية الكبرى، ما أضفى على النزوح طابعاً أمنياً–اقتصادياً متداخلاً يتجاوز المنظور الإنساني التقليدي.

2- المواقف السياسية المتبادلة خلال (2013–2022)

1.2: فترة ذروة التوتر والصدام الدبلوماسي (2013–2016)

شهدت العلاقات العراقية–التركية خلال الفترة (2013–2016) أعمق مستويات التوتر البنيوي منذ تأسيس الدولتين الحديثتين، حيث تداخلت الأزمات الداخلية العراقية مع التحولات الإقليمية العنيفة لتُفضي إلى انهيار شبه كامل لأطر الثقة والتنسيق الثنائي، ولم يعد الخلاف محصورًا في تباينات سياسية قابلة للاحتواء، بل تحوّل إلى صراع صريح حول مفاهيم السيادة، وشرعية الفاعلين، وحدود

النفوذ الإقليمي، وهو ما انعكس مباشرة على ديناميات النزوح العابر للحدود ووفرة دعم لإقليم كردستان اقتصاديا وسياسيا [17].

تمثّل أحد محاور هذا الصدام في الملف النفطي، ولا سيما إصرار أنقرة على المضي في تصدير نفط إقليم كردستان عبر أراضيها بمعزل عن الحكومة الاتحادية، وقد نظرت بغداد إلى هذا المسار بوصفه انتهاكًا مباشرًا لمبدأ السيادة المالية ووحدة القرار الاقتصادي، وتجاوزًا صريحًا للنظام الدستوري الذي يمنح الحكومة الاتحادية الاختصاص الحصري في إدارة الموارد الهيدروكربونية، ولم تقتصر تداعيات هذا الملف على الخسائر المالية الكبيرة التي تكبدتها الدولة العراقية في ذروة حربها الوجودية ضد تنظيم داعش، بل أسهم في إعادة تسييس الاقتصاد وتحويله إلى أداة جيوسياسية منافسة للسلطة السيادية المركزية وبلغت أزمة الثقة ذروتها فاعتبرت بغداد هذا انتهاك لسيادتها ولجأ إلى التحكيم الدولي ضد تركيا ، في خطوة مثّلت عمليًا إعلان قطيعة دبلوماسية ناعمة وانتقال الخلاف من المجال السياسي إلى المجال القانوني الدولي[18].

وبالتوازي، تعمّق التوتر بفعل اتهامات متبادلة بالتدخل في الشأن الداخلي، حيث رأت بغداد في المواقف التركية الداعمة لبعض الفاعلين السياسيين العراقيين، ولا سيما ضمن البيئة السنية، تغذية مباشرة للاستقطاب الطائفي وتقويضًا لجهود الحفاظ على التماسك الوطني في لحظة أمنية حرجة وقد أسهم هذا الإدراك في إعادة تأطير تركيا، من منظور صانع القرار العراقي، كفاعل إقليمي منحاز يعمل ضمن سياسات المحاور (Bloc Politics) ، لا كشريك استقرار أو وسيط إقليمي [19].

تجسدت ذروة الصدام في أزمة معسكر بعشيقة (زليكان (شمال الموصل، التي شكّلت اختبارًا حاسمًا لمفهوم السيادة العراقية، ففي أواخر عام ٢٠١٣، أقدمت تركيا على نشر قوات عسكرية إضافية داخل الأراضي العراقية، بذريعة التدريب والدعم اللوجستي للقوات المحلية في مواجهة تنظيم داعش، دون موافقة الحكومة الاتحادية، وقد فسّرت بغداد هذا الإجراء بوصفه عملاً عسكريًا أحاديًا (Unilateral Military Action) يفتقر إلى أي أساس قانوني، ويهدف إلى ترسيخ وجود عسكري دائم يتجاوز إطار التعاون الأمني المشروع [20] .

أثار هذا التطور أزمة شرعية حادة، دفعت العراق إلى تبني موقف تصعيدي غير مسبوق، تمثّل في وصف الوجود التركي بأنه انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، والمطالبة بالانسحاب الفوري وغير المشروط، واستدعاء السفير التركي، والتهديد بقطع العلاقات الثنائية، وبلغ الخلاف مداه بنقل النزاع إلى مجلس

الأمن الدولي، في خطوة عكست استحالة احتواء الأزمة ضمن القنوات الثنائية، وأعادت تدويل ملف الوجود العسكري التركي في العراق [21].

وقد خلّفت هذه المرحلة آثارًا طويلة الأمد على إدارة الملفات المشتركة، ولا سيما ملف النزوح. إذ أدى تجميد التعاون الأمني، وترسيخ انعدام الثقة، واستمرار العمليات العسكرية الأحادية في الشمال العراقي إلى تعميق حالة عدم الاستقرار في المناطق الحدودية، وأسهم بشكل مباشر في إنتاج موجات نزوح داخلي متجددة، إضافة إلى نزوح عابر للحدود باتجاه تركيا نفسها، في مفارقة تعكس التداخل العميق بين الصراع السيادي والحراك السكاني القسري[22] .

تمثل مرحلة (2013–2016) نقطة التوتر الأبرز في العلاقات العراقية–التركية، حيث تلاقت أزمات السيادة، والاقتصاد، والأمن، لتُنتج بيئة صراعية أعادت تعريف الحدود لا بوصفها خطوطًا قانونية ثابتة، بل كفضاءات نزاع مفتوحة، تتقاطع فيها الحسابات الجيوسياسية مع الكلفة الإنسانية للنزوح القسري.

2.2: مرحلة إعادة التوازن والتقارب النسبي (2017–2020)

شهدت العلاقات العراقية–التركية مع استعادة الموصل وهزيمة التنظيمات المسلحة في أواخر 2017 تحولاً براغماتياً جوهرياً، انتقلت فيه العلاقة من الصدام السياسي والأمني الحاد إلى مرحلة إعادة التوازن الاستراتيجي، لم يكن هذا التقارب حلاً جذرياً للخلافات المتراكمة، بل اعترافاً متبادلاً بضرورة التعاون الأمني والاقتصادي في ظل متغيرات إقليمية فرضت مصالح متقاطعة.

تركز التحول الأساسي على التهديدات الأمنية المشتركة، خصوصاً نشاط حزب العمال الكردستاني (PKK) في شمال العراق، اذ أدركت تركيا أن استمرار الإجراءات الأحادية يولد مقاومة عراقية ويقوض مصالحها، فتم التحول إلى تنسيق أمني مباشر مع بغداد مع دفعها لتصنيف PKK كـ"تنظيم إرهابي"، ما أتاح لتركيا غطاءً سياسيًا ضمنيًا لعملياتها العابرة للحدود، بعيدًا عن التوتر الدبلوماسي الدولي [23].

كما شكّل استفتاء إقليم كردستان على الانفصال في ايلول 2017 لحظة توحيد جيوسياسية بين العراق وتركيا وإيران، إذ اعتُبرت محاولة الانفصال تهديدًا للأمن القومي والاستقرار الإقليمي، فتم تنسيق إجراءات عقابية مشتركة، ما ساعد في إزالة جزء كبير من الحساسية السيادية وخلق أرضية لإعادة بناء الثقة المتبادلة [24] .

رافق التحول الأمني تغيير دبلوماسي واقتصادي ملموس، إذ اتجهت الحكومات العراقية الجديدة بعد 2018 نحو البراغماتية الاقتصادية، مستغلة الخبرة التركية في إعادة الإعمار والبنية التحتية، تم تفعيل التعاون التجاري، وارتفع حجم التبادل ليصبح تركيا الشريك الاقتصادي الأكبر للعراق، كما بدأت المفاوضات حول إدارة الموارد المائية والمعابر الحدودية، ما يعكس استعدادًا للحوار والانتقال من منطق الصراع إلى منطق التعايش العملي والمصلحة المشتركة.

3.2: مرحلة التعاون المشروط والبراغماتية الأمنية (2020–2022)

شكلت المدة من عام 2020 حتى نهاية 2022 مرحلة تكللت بتكريس المنهج البراغماتي في العلاقات العراقية–التركية، اذ تم تحييد الخلافات الأيديولوجية لصالح التركيز على المصالح العملية المشتركة، وقد اتسمت هذه المرحلة بتنامي ملحوظ في الزيارات رفيعة المستوى والاتصالات السياسية المتبادلة، مما عكس رغبة مشتركة وواضحة لدى الطرفين الحكومة العراقية من جهة، والحكومة التركية من جهة أخرى في بناء إطار أكثر استقراراً وفعالية للتعامل الثنائي. هذا التكثيف الدبلوماسي مثّل مؤشراً على دخول العلاقات مرحلة تعتمد على المصالح القابلة للتحقيق، بعيداً عن أزمات الماضي [25].

تركزت ديناميكية العلاقة في هذه الفترة حول تبادل واضح للأولويات والمصالح أولت تركيا أهمية استثنائية لملف مكافحة وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وجعلت هذا الملف شرطاً أساسياً لاستدامة أي تعاون في المجالات الأخرى. سعت أنقرة بوضوح للحصول على التنسيق الكامل مع الحكومة الاتحادية لإضفاء الشرعية على عملياتها العابرة للحدود، مؤكدة أن تأمين حدودها واستقرار المنطقة يمثل المدخل الوحيد للتعاون الاقتصادي طويل الأمد [26] وفي المقابل، سعى العراق لاستغلال حاجة تركيا للتنسيق الأمني لتحقيق مكاسب اقتصادية وتجارية أكبر ، فضلا عن تحسين شروط التفاوض حول ملف المياه الذي يُعد من أكثر الملفات حساسية، محاولاً ربط التقدم في الملف الأمني باستجابة تركيا للمطالب المائية العراقية [27].

كما شهدت هذه المرحلة نقاشات جادة حول مشاريع استثمارية كبرى تتعلق بالطاقة والنقل، أبرزها مشروع "طريق التنمية "الذي يهدف إلى ربط موانئ الخليج في العراق بشبكة النقل التركية والأوروبية. هذا المشروع يمثل دليلاً على رغبة الطرفين في رفع مستوى العلاقة إلى شراكة إقليمية أعمق وأكثر استراتيجية. ومع ذلك، بقيت هذه العلاقة محكومة بصيغة "التعاون المشروط"؛ حيث كان التعاون الاقتصادي والأمني يتقدم بقدر ما تسمح به الخلافات الجوهرية العالقة، دون القدرة على الوصول إلى

اتفاق شامل ونهائي ينهي أزمات الماضي مثل الوجود العسكري في بعشيقة والنزاع على حصص المياه. ومع حلول عام 2022، تجاوزت العلاقات بوضوح مرحلة المواجهة الدبلوماسية التي طبعت منتصف العقد السابق، لكنها استقرت في منطقة وسطى، تتميز بالتعايش العملي والمنفعة المتبادلة، دون أن تصل إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية الكاملة [28].

3: مراحل تحول أنماط النزوح العابر عبر الحدود

1. مرحلة صعود التنظيم المسلح (داعش) والنزوح القسري الجماعي (2013–2017) شكلت هذه المرحلة ذروة الأزمة الإنسانية في العراق، مع نزوح داخلي تجاوز 6 ملايين نازح وارتفاع حركة العبور إلى تركيا كرد فعل مباشر للعنف المفرط والسيطرة المسلحة اتسم النزوح حينها بطابع أسري وجماعي، حيث لجأت الأسر من المحافظات الشمالية الحدودية إلى تركيا طلبًا للحماية وفق بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ، بلغ عدد العراقيين المسجلين في تركيا نحو 123,748 شخصًا بنهاية 2014، وهو ما يعكس أن دافع الحماية كان المحرك الأساسي للحركة [29] .
2. مرحلة ما بعد التحرير وتنويع أنماط التنقل (2018–2020) مع استعادة الأراضي من داعش، شهدت الحركة العابرية تحولاً من لجوء قسري إلى تنقل متعدد الأغراض يغلب عليه البعد الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك التجارة، الزيارات العائلية، والعلاج الطبي، أظهرت بيانات المنظمة الدولية للهجرة (IOM-DTM) أن غالبية المسافرين كانوا ذكوراً في الفئة العمرية 35–60 عامًا، ذوي دخل غير مستقر، ما يؤكد أن التنقل أصبح حركة وظيفية– اقتصادية مؤقتة أكثر منها نزوحاً إنسانيا[30].
3. مرحلة التدخلات العسكرية التركية وإحياء النزوح الجزئي (2019–2022) أدت العمليات العسكرية التركية في شمال العراق، مثل عمليات "المخلب" [31] ضد PKK ، إلى نزوح داخلي محدود في القرى الحدودية، بينما بقي معظم العابرين (91% الداخلين و88% الخارجين) ضمن فئة المسافرين المؤقتين، أي أن النزوح القسري المباشر أصبح يشكل نسبة هامشية (1–2%) من إجمالي حركة العبور، بينما بقي الدافع الاقتصادي والاجتماعي هو المسيطر [32].

1.3: التحليل الكمي والديموغرافي للتدفق العابر

1- حجم وكثافة الحركة الحدودية سجل معبر إبراهيم الخليل 166,481 مسافرًا خلال ايلول 2021–ايار 2022، و60,809 مسافرين بين كانون الاول 2023–شباط 2024، بمتوسط يومي نحو 678 مسافرًا هذه الأرقام تؤكد أن الحركة ليست هجرة دائمة بل تنقل مستمر مرتبط بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، مع ديناميكية عودة واضحة (12,000–14,000 شخص عادوا من تركيا بين 2018–2022 [33].

2- الخصائص الديموغرافية ودوافع العبور الغالبية من الذكور (78–80%)، فئة عمرية 35–60 عامًا، ومستوى تعليمي متوسط إلى جامعي، مع 51٪ لديهم دخل غير مستقر. الغالبية تعبر لأغراض اقتصادية وتجارية (38–45%)، يليها الزيارات العائلية والعلاج الطبي، بينما يمثل النزوح القسري أقل من 2% بعد 2020، ما يؤكد الطابع الاقتصادي–الوظيفي لحركة السكان العابرة للحدود [34].

2.3: الدلالات الأكاديمية وصنع السياسات

1. تعقيد ظاهرة النزوح العابر الحركة ليست ثابتة أو أحادية الاتجاه، بل نتاج تفاعل ديناميكي بين الأمن، الاقتصاد، والموسمية، لذا ينبغي للسياسات التفريق بين العابرين المؤقتين، المهاجرين الاقتصاديين، والنازحين الفعليين، لضمان حماية الفئات المستضعفة وتسهيل التنقلات الاقتصادية.
2. متطلبات إدارة الحدود المستدامة حجم الحركة الكبير يستدعي إدارة حدودية ذكية ومستدامة، عبر أنظمة رقمية لرصد التدفقات، وتحليل دوري للبيانات، وتنسيق مستمر بين العراق وتركيا والمنظمات الدولية، ويجب الجمع بين حماية الفئات الضعيفة والتخطيط التنموي المشترك لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المناطق الحدودية.
3. البعد الأكاديمي والتحليل متعدد الأبعاد توفر هذه البيانات فرصة لدراسة التأثير المتبادل للسياسات الأمنية والديناميات الاقتصادية على أنماط الحركة، بما في ذلك تأثير تدخلات تركيا على نزوح السكان، وعلاقة الدخل غير المستقر بالهجرة المؤقتة. يمثل هذا السياق نموذجًا دوليًا لفهم كيفية تفاعل الدول القوية مع ديناميات النزوح وإدارة الحدود في مناطق الصراع.

3.3: تسلسل الحركة السكانية (Migration Dynamics)

الجدول (1): التطور الزمني للنزوح والحركة العابرة بين العراق وتركيا (2013–2022)

الفترة الزمنية	السياق الأمني والسياسي السائد	حجم النزوح / الحركة العابرة (المؤشر الكمي)	نسبة النزوح / التحول	تحليل الدوافع السائدة
2013–2014	صعود التنظيمات المسلحة وانهيار الأمن (نزوح قسري واسع)	-أكثر من 6 ملايين نازح داخلي داخل العراق . 123,748- لاجئًا عراقيًا مسجلًا في تركيا (UNHCR)، 2014	100% لجوء قسري وحماية	الدافع الرئيس هو الحماية من العنف الممنهج وحكم التنظيمات المسلحة اتسمت الحركة بطابع أحادي الاتجاه (نزوح جماعي وأسري) دون مؤشرات تُذكر على التنقل الاقتصادي.
2015–2016	ذروة أزمة التنظيمات المسلحة وأزمة معسكر بعشيقة (تصاعد التوتر السياسي)	نحو 170,000لاجئ عراقي في تركيا بنهاية 2016 . - معدل نمو سنوي يقارب 40 %في ذروة الأزمة.	85%–95%لجوء قسري	استمرار العنف تفوّق على الخلافات السياسية؛ التوتر بين بغداد وأنقرة لم يمنع تدفق اللاجئين، ما يؤكد أولوية العامل الأمني.
2017	إعلان هزيمة التنظيمات المسلحة واستفتاء إقليم كردستان	•تباطؤ ملحوظ في تدفق اللاجئين الجدد.	50%حماية / عودة أو تنقل اقتصادي أولي	نقطة تحول بنيوية: تراجع اللجوء القسري وبداية العودة الداخلية، مع تحوّل التركيز إلى الأمن المشترك ووحدة الدولة.
2018–2020	مرحلة ما بعد التحرير والتقارب النسبي	42,713عائدًا من الخارج (DTM، 2018–2022). •عائد 12,000–14,000 من تركيا .(27%–32%) •عابرًا عبر معبر 15,560 إبراهيم الخليل (صيف 2020).	العائدون27 : 32%–38% تنقل اقتصادي 45%–38%	هيمنة نمط التنقل المؤقت والدائري لأغراض اقتصادية وعائلية، مع تقلص واضح في نسبة النزوح القسري ضمن إجمالي الحركة.
2021	تصاعد العمليات العسكرية التركية (عمليات المخلب)	•نزوح داخلي لنحو 1,212 أسرة (6,000≈)شخص في دهوك . •مسافرًا عبر 58,675 المعبر الحدودي.	نزوح داخلي محدود 6,000≈ شخص	ظهور نزوح قسري جديد لكنه داخلي الطابع، بينما استمرت الحركة العابرة للحدود ذات دوافع اقتصادية في معظمها.
2022	ذروة التعاون البراغماتي والحركة الكثيفة	166,481مسافرًا عبر معبر إبراهيم الخليل . •91% من الداخلين و 88% من الخارجين مسافرون مؤقتون . •دوافع إنسانية 2%–1% : فقط.	تنقل مؤقت 90%	كثافة عالية في الحركة، يغلب عليها الطابع الاقتصادي المؤقت، دون ارتفاع موازٍ في طلبات اللجوء رغم استمرار الوجود العسكري التركي.

1. التحليل الزمني للنسبة المئوية للنزوح

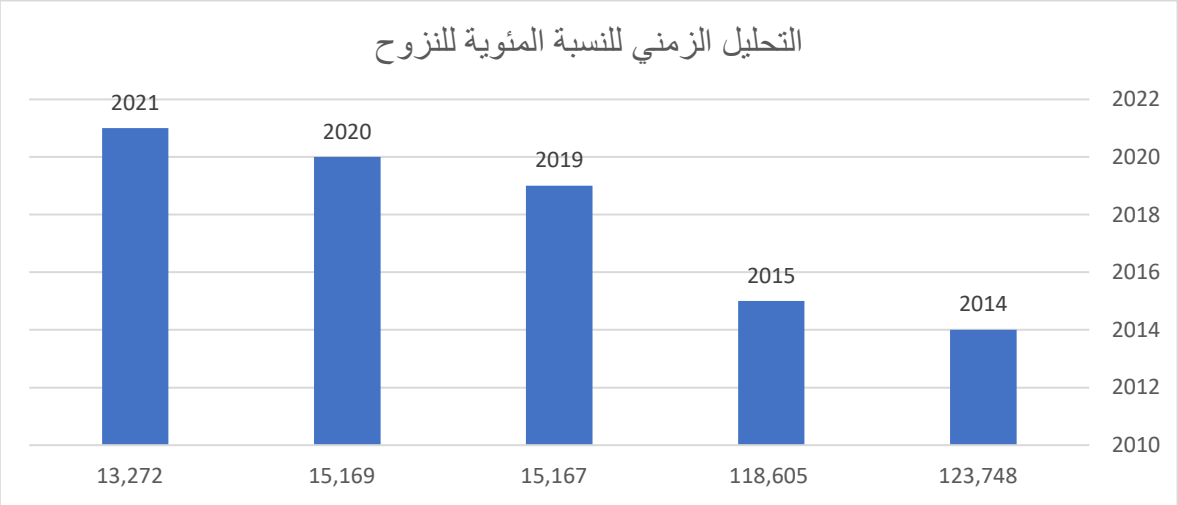

تُظهر البيانات الرسمية المدقّقة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) تحوّلات جوهرية في أعداد العراقيين المسجّلين لديها في تركيا بين نهاية عام 2014 و2021، والتي ترتبط بشكل وثيق بالسياق الأمني والسياسي في العراق وكذلك بالتطوّرات في سياسات اللجوء والتسجيل في تركيا [35] .

في نهاية 2014، بلغ العدد الكلّي العراقيين المسجّلين مع UNHCR في تركيا حوالي 123,748 وهو رقم يعكس ذروة تدفّق النزوح في أعقاب سيطرة التنظيمات المسلحة على الموصل وما تبعها من موجات نزوح واسعة داخل العراق وخارجه .

وبعد عام واحد فقط، في 2015، انخفض العدد إلى 118,605، أي بتراجع بنحو 4.2% مقارنة بعام 2014. يمكن تفسير هذا الانخفاض جزئياً ببدء تكيّف السلطات التركية وأنظمة التسجيل لدى المفوضية مع التدفق الكبير، إضافة إلى تراجع اندفاع بعض الأسر العراقية نحو التسجيل الرسمي بعد استقرار مسارات النزوح أو انتقالها إلى أنظمة حماية محلية داخل تركيا، وهو نمط لوحظ في تقارير مفصّلة عن إجراءات التسجيل في 2014–2015 ثم يشهد التحوّل الأكثر دراماتيكية بين 2015 و2019 انخفاضاً هائلاً من 118,605 إلى 15,167، أي بتراجع أعلى من 87% خلال أربع سنوات. يشير هذا الانخفاض الحاد إلى مجموعة من العوامل المركّبة: أولاً، يُظهر تراجع مستوى النزاع المسلح داخل العراق بعد هزيمة التنظيمات المسلحة تدريجياً في 2017، ما حدّ من موجات النزوح الخارجي؛ ثانياً،

تحول العديد من العراقيين المقيمين في تركيا إلى إقامات نظامية أو خيارات أخرى خارج نظام تسجيل المفوضية، أو اندماج في السوق التركية، وبالتالي لم يعودوا يُحتسبون في سجلات UNHCR .

في 2019 و2020 بقي العدد تقريباً ثابتاً عند 15,167 و 5,169 على التوالي، مما يدل على استقرار نسبي في عدد التسجيلات الرسمية لدى المفوضية خلال هذه الفترة، مع اختلاف طفيف للغاية بنحو 0.01% هذا الاستقرار يشير إلى أن فئات قليلة فقط أسست نظام تسجيلها لدى UNHCRفي تلك السنوات، مقارنة بالسنوات السابقة من النزوح الكبير.

وأخيراً، في 2021، انخفض العدد إلى 13,272، وهو انخفاض نسبته حوالي 12.5%مقارنة بعام 2020، ويُعد استمراراً لاتجاه التعاف التدريجي من ذروة أزمة النزوح نحو حالة أقل اضطراباً وتداعيات أقل اندفاعاً للطلبات الجديدة لدى المفوضية لذا تُظهر هذه البيانات مؤشرات واضحة على مرحلتين زمنيتين متباينتين في نمط النزوح العراقي إلى تركيا :مرحلة الأزمة العالية (2014–2015) التي شهدت أعداداً كبيرة ومتقاربة زمنياً، تلتها مرحلة التراجع الحاد (2016–2019) مع استقرار نسبي في نهاية العقد، ثم مرحلة التراجع التدريجي (2020–2021) يمكن تفسير هذه المراحل وفق التحولات الأمنية داخل العراق، وتأثير سياسات التسجيل والإقامة في تركيا، إضافة إلى التحوّلات الجيوسياسية الإقليمية التي حدّت من تجدد تدفقات النزوح .

السنة	العدد	قراءة تحليلية	التغيّر مقارنة بالسنة السابقة
2014	123,748	ذروة أزمة النزوح نتيجة أحداث التنظيمات المسلحة واتساع العنف	—
2015	118,605	بداية استقرار نسبي وتباطؤ موجات العبور الجديدة	انخفاض بنحو 5,143
2019	15,167	عودة تدريجية بعد التحرير، واعتماد سياسات ضبط حدود تركيا	انخفاض كبير 103 ألف
2020	15,169	ثبات الظروف الأمنية دون تحسن كافٍ يدفع للعودة الواسعة	استقرار شبه تام
2021	13,272	استمرار العودة الفردية وضغط سياسات اللجوء الإقليمية	انخفاض بنحو 1,897

التحليل العام

بلغ عدد اللاجئين العراقيين في عام 2014 المسجّلين لدى المفوضية 123,748 لاجئًا، وهو أعلى رقم ضمن السنوات المذكورة، وقد مثل نقطة ذروة مهمة لأزمة النزوح المرتبطة بتوسع نشاط تنظيم التنظيمات المسلحة وسيطرتهم على مساحات واسعة من العراق، هذا التصاعد في الأعداد يعكس تفاقم الخطر الأمني وانتشار العنف، مما دفع آلاف الأسر إلى الفرار بحثًا عن الأمان والحماية خارج الحدود

لوحظ في عام 2015 تراجع طفيف في عدد اللاجئين المسجّلين إلى 118,605 لاجئًا، بانخفاض يبلغ نحو5,143 شخصًا مقارنة بعام 2014 يشير هذا الانخفاض النسبي إلى أن موجات العبور الجديدة قد بدأت في التباطؤ، ليس لأن الأزمة انتهت تمامًا، بل نتيجة بداية استقرار نسبي في بعض المناطق أو تقلص قدرة الأفراد على الاستمرار في رحلة اللجوء الطويلة بسبب الظروف المعيشية والسياسات الحدودية في دول الاستقبال.

سجلت البيانات بحلول 2019 انخفاضًا حادًا في أعداد اللاجئين العراقيين ليصل العدد إلى 15,167 شخصًا، بانخفاض يقارب 103 ألف شخص مقارنة بالعام السابق المتاح في السجل، ويعكس هذا التراجع الكبير مرحلة ما بعد تحرير معظم الأراضي العراقية من سيطرة التنظيمات المسلحة، مما شجّع جزءًا من النازحين على العودة التدريجية إلى مناطقهم الأصلية، إضافة إلى تأثير سياسات ضبط الحدود المتشددة في بعض البلدان المجاورة مثل تركيا، والتي حدّت من حركة العبور الجديدة.

وفي عام 2020 سجّل استمرارًا في هذا الاتجاه، حيث بلغ عدد المسجّلين 15,169 لاجئًا، وهو رقم يكاد يكون ثابتًا تقريبًا مقارنة بعام 2019، ما يشير إلى استقرار شبه تام في أعداد الذين لا يزالون يلجؤون إلى الخارج. هذا الثبات يؤشر إلى أن الظروف الأمنية في العراق ربما لم تتحسن بدرجة كافية لتحفيز عودة أوسع، في حين لم تزد الظروف في دول اللجوء بحيث تشجّع على تسجيل نزوح جديد بشكل كبير أيضًا.

انخفض العدد في 2021 إلى 13,272 لاجئًا، بانخفاض قدره حوالي 1,897 شخصًا مقارنة بالعام السابق، يمكن تفسير هذا الانخفاض بأنه نتيجة استمرار العودة الفردية لبعض اللاجئين إلى العراق مع تحسّن نسبي في بعض المناطق، إلى جانب تشديد سياسات اللجوء والإجراءات الإقليمية التي أثّرت في قدرة طالبي اللجوء المسجلين على البقاء أو تسجيل نزوحهم الجديد في دول الاستقبال[36].

السنة	التحليل
2014	البداية الفعلية لأزمة النزوح الكبرى بسبب توسع التنظيمات المسلحة، ارتفاع نسبة الحركة القسرية (15%) يعكس أن أغلب العابرين كانوا يهربون لإنقاذ حياتهم.
2015	استمرار سيطرة التنظيمات المسلحة على الموصل أدى إلى زيادة النزوح القسري إلى 16%. الذروة مستمرة والنظام الحدودي لتركيا بدأ يشدد الرقابة.
2016	رغم ارتفاع عدد العابرين، انخفضت النسبة القسرية (14%)، ما يعني ظهور دوافع جديدة: علاج، عمل، عبور مؤقت بانتظار ظروف أفضل.
2017	بدء تحرير المناطق وخاصة الموصل → تراجع واضح للحركة القسرية إلى 10%. كثير من العابرين أصبحوا يبحثون عن فرص أكثر من الحماية.
2018	هبوط كبير في النزوح القسري (5%). الحركة أصبحت أقرب لحركة طبيعية مرتبطة بالاقتصاد والسياحة والعلاج بعد زوال التهديد الوجودي.
2019	ظهور نزوح جديد لكنه محدود بسب العمليات التركية شمال العراق. نسبة 6% تشير إلى أن الأمن ليس العامل الرئيس لمعظم العابرين.
2020	جائحة كورونا كبحت الحركة الحدودية عموماً، لكن زادت الحالات القسرية قليلاً نتيجة الإغلاق وصعوبات العودة إلى العراق.
2021	تدخلات تركية مستمرة → ارتفاع بسيط للنزوح القسري (8%). لكنه لا يقارن بموجات التنظيمات المسلحة السابقة. الدافع الاقتصادي ما يزال هو الأبرز.
2022	استقرار نسبي، والتدخلات الأمنية لم تعد دافعاً رئيسياً. نسبة القسري 6% تمثل حالات محلية/مناطق حدودية وليست أزمة وطنية.

النتائج:

1- ابرز البحث تأثير السياسة الثنائية في العلاقات العراقية–التركية على النزوح بصورة مباشرة على حجم وسهولة حركة النازحين، اذ ساهم التقارب السياسي في تسهيلات العبور والعودة، بينما التوتر زاد القيود الحدودية.

2- أثبت البحث أن الذروة الحقيقية للنزوح العابر للحدود بين العراق وتركيا ارتبطت مباشرة بالصعود العسكري للتنظيمات المسلحة والانهيار الأمني في العراق بين 2013 و2017، مما يؤكد أن النزوح القسري يتأثر بشكل أساسي بالأزمات الأمنية الحادة.

3- أظهر البحث أن تذبذب العلاقات العراقية–التركية، بين التعاون والتوتر، لعب دورًا محوريًا في تسريع أو الحد من حركة النازحين، حيث أثرت مستويات التنسيق الأمني والسياسي على سياسات تركيا تجاه النازحين العراقيين وقدرة العراق على إدارة حدوده الشمالية.

4- تحولت حركة السكان من نزوح قسري جماعي خلال أزمة التنظيمات المسلحة إلى تنقل اقتصادي واجتماعي مؤقت بعد عام 2017، مع استمرار تأثير العمليات العسكرية التركية على النزوح الجزئي بين 2019 و2022، ما يعكس ديناميكية متعددة الأبعاد.

5- بعد التحرير من داعش، أصبح البحث عن فرص العمل والخدمات الأساسية محركًا رئيسيًا لحركة العبور، ما يشير إلى أن النزوح لم يعد محصورًا في الأمن فقط، بل امتد ليشمل البعد الاقتصادي والاجتماعي.

6- الحركة الحدودية بين العراق وتركيا تشمل نازحين قسريين، مسافرين مؤقتين، ومهاجرين عابرين، ما يفرض على السياسات الفصل بين الفئات المختلفة لتطبيق استراتيجيات حماية مناسبة لكل فئة.

7- أظهرت البيانات أن غالبية العابرين هم ذكور بين 35–60 عامًا بمستوى تعليمي متوسط أو جامعي، ما يدل على أن الحركة يتم تسييرها أساسًا من قبل الفئة العاملة القادرة على التنقل.

8- اظهر البحث حاجة ملحة لإدارة الحدود المستدامة وحجم التنقل الكبير بين العراق وتركيا وفق آليات رقابية متقدمة، تكفل حماية الفئات الضعيفة، وتدعم حركة التجارة والعمل المؤقت، مع تنسيق مستمر مع المنظمات الدولية مثل IOM و UNHCR.

9- ابرز البحث الأبعاد الإنسانية والجيوسياسية المتشابكة كون النزوح العابر للحدود ليس ظاهرة إنسانية فحسب، بل مؤشر على تداخل الأمن القومي، السياسة الثنائية، والتحديات الاقتصادية والبيئية، ويعكس دور تركيا كلاعب إقليمي في إدارة الحدود وتأثيرها على استقرار شمال العراق.

10-يوفر هذا البحث نموذجًا عالميًا لدراسة ديناميات النزوح في مناطق الصراع، حيث يتيح التحليل المتعدد الأبعاد استنتاج أن إدارة الأزمات الحدودية تتطلب دمج العوامل الأمنية، الاقتصادية، والسياسية مع السياسات الإنسانية المتكاملة لضمان استقرار طويل الأمد.

الهوامش

(1) Demirci, N. Ç. The Mosul Question and the Turkish Republic: Before and After the Frontier Treaty, 1926. The Turkish Yearbook of International Relations. (2004) p134.
(2)Tekin, F. Turkey Iraq Borderland in the Context of Border Habitus. In Turkey Iraq Borderland in the Context of Border Habitus. Journal of Borderlands Studies. (2025).p17.

(3) ibid..p22

(4)حزب العمال الكردستاني (PKK) هو تنظيم كردي مسلّح غير حكومي تأسّس عام 1978 على يد عبد الله أوجلان، ويُعرف رسمياً باسم Kurdistan Workers' Party أي حزب العمال الكردستاني .ينتمي التنظيم في جذوره إلى القومية الكردية والأيديولوجيات اليسارية، وقد طوّر نشاطه أولاً كجماعة مقاتلة وعسكرية تسعى إلى تحقيق حقوق الشعب الكردي في تركيا، بما في ذلك الاستقلال أو الحكم الذاتي عبر العمل المسلّح ضد الدولة التركية، وقد استخدم العنف والتمرد كجزء من إستراتيجيته منذ مطلع الثمانينيات. ويوصف PKK من قبل تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بأنه منظمة إرهابية ويتّخذ من مناطق شمال العراق (جبال قنديل وغيرها) نقاط انطلاق وتواجد تقليدية لعملياته ضد القوات التركية، كما يستفيد من البيئة الجغرافية الحدودية لصراع طويل امتد لعقود Encyclopaedia Britannica, "Kurdistan Workers' Party (PKK)," accessed February 6, 2026, https://www.britannica.com/topic/Kurdistan-Workers-Party.

(4)Adamson, F. In Migration governance in civil war: The case of the Kurdish conflict. European Journal of International Security. . Cambridge University Press. (2023).p45
(6)Tekin, op. cit.p24
(7). Khudair, H. M. Iraqi-Turkish Relations since 2003 and its Prospects. The International and Political Journal,. Al-Mustansiriyah University (2018)., Vol. 9, No. 40,.

(8) Roxsan Jamal Shaker . .The Impact of Geopolitics on Iraq–Turkey Relations After 2003 .Al-Alamain Institute Journal, University of Al-Alamain for Graduate Studies, 2022 Vol. 3, No. 31.
(9) Lüleci Sula, Ç. &. (2021). Migration Management in Turkey: Discourse and Practice. International Relations Journal. PDF: ir-journal.com.
(10)Tekin, F. op. cit.p27
(11)Ayaşlı, E.. Mass Migration Movements to Turkey: The Cases of Northern Iraqis, Syrians, and others. Bilkent. repository.bilkent.edu.tr. (2018).
(12) . Khudair, H. M. op. cit.
(13) Abdelaaty, L. Refugees and Guesthood in Turkey. Journal of Refugee Studies : yorkspace.library.yorku.ca. (2020).p167
(14) Abdelaaty, L. Refugees and Guesthood in Turkey. Journal of Refugee Studies : yorkspace.library.yorku.ca. (2020).p167
(15)UNHCR. Iraqis in Turkey report. https://www.unhcr.org/sites/default/files/legacy-pdf/54f8592ef93.pdf UNHCR. (2014).

(16) Sirkeci, I. Iraqi International Migration: Potentials for the Postwar Period. Population Review. populationreview.com. (2004).p9.
(17) Berlin, S. Turkey's Recalibration of its Regional Strategy in Iraq. Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP). (2025).p55.
(18) Addai, F. Impact of Iraqi Turkish Relations on the Decrease of Water Levels and the Increase of Migration. . Educational Journal, . eduj.uowasit.edu.iq. (2025).
(19) Berlin, S. op. cit.p152
(20) Tekin, F. op. cit.p27
(21) Tekin, F. op. cit.p29.
(22) UNHCR.. UNHCR – Iraqis in Turkey report. https://www.unhcr.org/sites/default/files/legacy-pdf/54f8592ef93.pdf UNHCR. (2014)
(23) Adamson, F.. In Migration governance in civil war: The case of the Kurdish conflict. European Journal of International Security. . Cambridge University Press. (2023) . p 52.
(24) Tekin, F. op. cit.p27
(25)Kardaś, S. &. A new chapter in Turkish Iraqi relations? Polish Institute of International Affairs –. Polish Institute of International Affairs Centre for Eastern Studie (2024, April 25).
(26) Tekin, F. . op. cit.p27
(27) Kardaś, S. &. . op. cit.
(28) IDMC .(Internal Displacement Country Profile: Iraq 2024 . IDMC. 2024
(29) UNHCR. (2014).– Iraqis in Turkey report.https://www.unhcr.org/sites/default/files/legacy-pdf/54f8592ef93.pdf UNHCR.
(30) IOM. (2018). Iraq Displacement Crisis report (2014-2017):. https://iraq.un.org/en/171761-iraq-displacement-crises-2014-2017 The United Nations in Iraq.
(31) حملات عسكرية تركية متتابعة بدأت عام 2019 وتواصلت بصيغ مختلفة حتى 2022، شملت عمليات برية وجوية واستخباراتية، وهدفت إلى تحييد وجود PKK ، وتدمير قواعده وممراته اللوجستية، وإنشاء نطاق أمني متقدم داخل الأراضي العراقية Encyclopaedia Britannica, "Kurdistan Workers' Party (PKK)," accessed February 6, 2026, https://www.britannica.com/topic/Kurdistan-Workers-Party .
(32) UNHCR. (2024). Iraq Fact Sheet – January–June 2024. https://data.unhcr.org/en/documents/details/110129.
(33)IOM Iraq) DTM) .(2022) Iraqi Returnees from Abroad Dashboard .IOM Iraq- View Dashboard.
(34) UNHCR) .2022 .(Sharp increase in Iraqis fleeing ISIS (UNHCR Briefing Notes . https://www.unhcr.org/news/briefing-notes/sharp-increase-iraqi-refugees-fleeing-isis-jordan-and-turkey UNHCR
(35) UNHCR) .2015 .(Iraq Situation Emergency Response Revised (17 March 2015 .

(36) UNHCR) .2022 .(Sharp increase in Iraqis fleeing ISIS (UNHCR Briefing Notes https://www.unhcr.org/news/briefing-notes/sharp-increase-iraqi-refugees-fleeing-isis-jordan-and-turkey UNHCR ؛ .IDMC 2024 Internal Displacement Country Profile: Iraq 2024 . IDMC ؛. IOM Iraq (DTM). (2024). Cross-Border Monitoring Report (Recent Trends) 2024. View Report.

المصادر

1- Abdelaaty, L. Refugees and Guesthood in Turkey. Journal of Refugee Studies. yorkspace.library.yorku.ca. 2020.
2- Adamson, F. In Migration governance in civil war: The case of the Kurdish conflict. European Journal of International Security. Cambridge University Press. 2023.
3- Adamson, F. Migration governance in civil war: The case of the Kurdish conflict. European Journal of International Security: Cambridge University Press & Assessment. 2023.
4- Addai, F. Impact of Iraqi Turkish Relations on the Decrease of Water Levels and the Increase of Migration. Educational Journal. eduj.uowasit.edu.iq. 2025.
5- Aleksandar Simović. A Big Data Smart Library Recommender System for an Educational Institution. Library Hi Tech 36, no. 3 https://doi.org/10.1108/LHT-06-2017-0131. 2018.
6- Ayaşlı, E. Mass Migration Movements to Turkey: The Cases of Northern Iraqis, Syrians, and others. Bilkent. repository.bilkent.edu.tr. 2018.
7- Berlin, S. Turkey’s Recalibration of its Regional Strategy in Iraq. Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP). 2025.
8- Demirci, N. Ç. THE MOSUL QUESTION AND THE TURKISH REPUBLIC: BEFORE AND AFTER THE FRONTIER TREATY, 1926. The Turkish Yearbook of International Relations. 2004.
9- IDMC. Internal Displacement Country Profile: Iraq 2024. IDMC. 2024.
10- IOM. Iraq Displacement Crisis report (2014-2017). https://iraq.un.org/en/171761-iraq-displacement-crises-2014-2017 The United Nations in Iraq. 2018.
11- IOM Iraq (DTM). Iraqi Returnees from Abroad Dashboard. IOM Iraq. 2022.

12- IOM Iraq (DTM). Cross-Border Monitoring Report (Recent Trends) 2024. 2024.
13- Kardaś, S. A new chapter in Turkish Iraqi relations? Polish Institute of International Affairs. https://www.osw.waw.pl/en/publikacje 2024, April 25.
14- Khudair, H. M. Iraqi-Turkish Relations since 2003 and its Prospects. The International and Political Journal, Al-Mustansiriyah University, Vol. 9, No. 40. 2018.
15- Lüleci Sula, Ç. Migration Management in Turkey: Discourse and Practice. International Relations Journal. 2021.
16- Roxsan Jamal Shaker. The Impact of Geopolitics on Iraq–Turkey Relations After 2003. Al-Alamain Institute Journal, Vol. 3, No. 31. 2022.
17- Sirkeci, I. Iraqi International Migration: Potentials for the Postwar Period. Population Review. 2004.
18- Tekin, F. Turkey Iraq Borderland in the Context of Border Habitus. Journal of Borderlands Studies. 2025.
19- UNHCR. Iraq Fact Sheet – January–June 2024. https://data.unhcr.org/en/documents/details/110129. 2024.
20- UNHCR. Sharp increase in Iraqis fleeing ISIS (UNHCR Briefing Notes). https://www.unhcr.org/news/briefing-notes/sharp-increase-iraqi-refugees-fleeing-isis-jordan-and-turkey 2022.
21- UNHCR. Iraqi refugees and asylum-seekers registered with UNHCR. 2014.
22- UNHCR. Turkey: Iraq Situation – Iraqi Refugees in Turkey (31 Dec 2014). 2014.
23- UNHCR. Iraq Situation Emergency Response Revised (17 March 2015). 2015.
24- UNHCR. UNHCR – Iraqis in Turkey report. https://www.unhcr.org/sites/default/files/legacy-pdf/54f8592ef93.pdf 2014.